الإرهاب وأثره في مفهوم المواطنة

م.م إسراء جواد حاتم(*)

المقدمة

تعد المواطنة من المفاهيم التي شاع استخدامها في الأدبيات السياسية والاجتماعية ، فهي سابقة في المكان والزمان للدولة القومية كذلك سابقة من حيث كونها مجال فكر وتفكير تمتد بتأثيرها وتأثرها إلى الاقتصاد والسياسة والمجتمع على الرغم من كونها قد صيغت في بادئ الأمر داخل الاروقة الوطنية كتعبير عن ضرورة ضمان حقوق الإفراد والجماعات وتحديد واجباتهم بشكل خاص دون إن تحظى في الوقت ذاته بالكثير من الشرح والتفسير إذ بقى المفهوم مبهما يتكيف في الأذهان وفقا لمعطيات البيئة الثقافية والسياسية التي يعيش في ظلها المواطن أضافه إلى التكييفات المختلفة التي تقدمها العديد من الأنظمة السياسية لهذا المفهوم ليرتبط أحيانا بالمواطنين الأصليين دون غيرهم ،وأحيانا بالولاء للنظام السياسي وأحيانا بمعان عنصرية تتنافى مع المفهوم المعتمد للمواطنة مما أدى إلى غياب المعنى الحقيقي للمواطنة وإحلال للهويات الفرعية وغياب روح الانتماء عن المجتمع الأمر الذي افرز ظواهر سلبية يمكن ملاحظتها بسهولة كهجرة الكفاءات والعنف والتطرف .

وتتأتى أهمية الموضوع من اختزال دور الوطن وتغيب دور المواطنين وجعلها مجرد كيانات هامشية موزعة على القاعدة الجغرافية في ظل تهديد الإرهاب،حيث يشكل الإرهاب عامل مهم وأساسي في إضعاف العلاقة التي تربط المواطن بالوطن والتي تكاد توصف بأنها علاقة ضعيفة الأواصر ،وهذا نابع من الأسباب الآتية:-

١- غياب فكرة المواطنة لدى المواطن الذي أضحى فردا يحمل تصورا ماديا عن وجود الوطن مقابل انهيار التصور المعنوي للارتباط ألوطني الناتج عن تعزيز قيم الحب والتضحية لبناء الوطن.

٢- انعكاسات مظاهر الحداثة التي أدت إلى تأكل أعمق الروابط التي تربط المواطن بالوطن مقابل

(*) معهد الادارة التقني.

٣- بروز ظهور حديثة تطفو على السطح ((كالعنف ،الإرهاب ،التطرف)) بكافة إشكاله،وتمكن تلك الظواهر من التغلغل في أروقة المجتمعات المتناحرة ،يقابلها الإخفاقات المتكررة للسلطات الحاكمة قي سعيها المعكوس لتقوية الأواصر الوطنية وتكدس تلك الإخفاقات بعضها فوق بعض يتبعها انهيار داخلي للروابط الوطنية سمحت ببروز تلك الظواهر كبديل يشغل الفراغ الحاصل بين المواطن والوطن.

إشكالية الدراسة

تنبع مشكلة البحث من حالة الضعف والتقزم لمفهوم المواطنة والتي يعاني منها الوطن والمواطن على حد سواء، وذلك نابع من الأسباب الآتية:-

١- شمول الأوطان وبالذات السلطات الحاكمة بفكرة (الانغلاق السلطوي)مما يدفع الأخيرة إلى قطع كافة الصلات والروابط الوطنية مع المواطنين.

٢- صفة الاجتماع الوطني بين أبناء الوطن الواحد والتي تساهم في تنمية الحس الوطني أصبحت (موروث اجتماعي تقليدي)لا يمت للواقع بصلة وهذا متأتي من واقع الحياة وطبيعة المجتمع المعقد الذي فرض على الفرد قيود اجتماعية ومادية للنهوض بمستلزمات المعيشة.

٣- التطور العلمي والتقني سمح بتشظي مفهوم المواطنة تحت مسميات عده تقوم على مبادئ وأسس (دينية،عرقية،طائفية،مذهبية)مما يساهم في اختراق الذات الوطنية.

٤- الفهم المعكوس للحرية لدى المواطن ساهم في انغلاق المواطنة على نفسها وتلاشيها.

فرضية البحث

إن التراجع في الشعور بالتزامات المدنية وانخفاض مستوى الثقة بمؤسسات الدولة مع انخفاض وتيرة الاهتمام يبعضنا البعض داخل إطار المجتمع ساهم ببروز التهديدات الداخلية والخارجية وفي مقدمتها (الإرهاب) والذي يهدد بصورة أساسية الارتباط ألوطني .

منهجية الدراسة

وسنحاول في هذه الدراسة معالجة موضوع المواطنة وأثره في الإرهاب عبر تقسيم الدراسة إلى فصلين فضلا عن المقدمة والخاتمة ،حيث يتطرق الفصل الأول لتعريف الإرهاب وتاريخه ،فضلا عن بيان إشكاله مع بيان مفهوم الدوافع وأنواعها .

أما الفصل الثاني فسيخصص للبحث في مفهوم المواطنة مع بيان أثرها على ثلاث مستويات شخصي، محلي، دولي.

المستخلص

إن مفهوم المواطنة مفهوم تاريخي شامل ومعقد له إبعاد عديدة ومتنوعة بتأثر بالتطور السياسي والاجتماعي وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات وهو بتطلب وجود إقرار مبأدى والتزام بمؤسسات وتوظيف أدوات واليات تضمن تطبيقه على ارض الواقع، لم يكن غائبا عن الاهتمام ان دراسة الإرهاب باعتباره فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة يتطلب إيجاد تعريف لإعمال العنف والترهيب والتي تستهدف زعزعة الاستقرار والأمن الداخلي والخارجي للدول والفعل الإرهابي ينشأ بفعل جملة دوافع تتباين بين الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وإمام هذا التباين في تحديد الدوافع التي تقف وراء الظواهر الإرهابية والتي تنعكس بصورة مباشرة على الانتماء الوطني ومدى علاقة الفرد بالدولة المنتمي إليها.

والدلالة الحقيقية في المجتمعات على وجود المواطنة توافر قناعة فكرية وقبول نفسي والتزام سياسي بمبدأ المواطنة في بلد ما يتمثل في التوافق المجتمعي على عقد اجتماعي يتم بمقتضاه اعتبار المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة دون تميز ديني أو عرقي ،وعندما يتحقق انتماء المواطن وبالتألي ولاءه في دولة تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق ا وترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية لتصبح المساواة ببن المواطنين في الحقوق الواجبات قيمة اجتماعية وممارسة سلوكية يصير أداءها من قبل المواطنين يعبر عن نضج ثقافي وإدراك حقيقي لفضلية معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون تميز بينهم بسبب الدين أو العرق والمذهب .

مفاتيح البحث

الإرهاب، الدوافع، المواطنة ،الارتباط ألوطني ،دوافع الإرهاب.

Abstract

The concept of citizenship, the concept of a comprehensive historical and complex has many dimensions and varied emotion evolving political, social and tenets of societies and the values of civilizations and is by requiring the presence of the adoption of Principles and the commitment of the institutions and employ tools and the baht to ensure its implementation on the ground was not absent from the concern that the study of terrorism as a criminal act by an individual or group Organization requires a definition of acts of violence and intimidation and targeting of instability and internal and external security of the state and the terrorist act arises due to inter motives vary between the motivations of social , economic, cultural , political, and in front of this variation in determining the motives behind the phenomena of terrorism , which is reflected directly on the sense of national belonging and the relationship of the individual state belonging to it .
And significance in real communities on the existence of citizenship availability of intellectual conviction and accept myself and political commitment to the principle of citizenship in a country is in compliance community on the social contract whereby considered citizenship source of rights and the focus of duties for each of the nationality of the state without discrimination religious or ethnic , and when it is achieved affiliation citizen and Baltalb loyalty in the state passed citizenship from being just a consensus of the political arrangement reflected in legal texts to become the equal of Ben citizens in rights obligations social value and practice of behavior becomes a performance by the citizens on the maturity of the cultural and realizereal Vdilah all citizens are treated equally without discrimination on grounds of religion or race, creed.

الفصل الأول: الإطار ألمفاهيمي

المبحث الأول (مفهوم الإرهاب وتاريخه وأشكاله ودوافعه)

المطلب الأول (الإرهاب /لغة واصطلاحا)

أولا:الإرهاب لغة

استأثرت ظاهرة (الإرهاب) العالمي خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين باهتمام متزايد في البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وذلك نتيجة للآثار السلبية التي يرتبها في حياة المجتمعات البشرية، إذ ارتبط شيوع هذه الظاهرة بتطور الأحداث الجارية في الساحة السياسية وتعمقها، حتى أضحى(مفهوم الإرهاب) صفة لصيقة لكل حدث سواء كان مخططا أو لا ،والإطار العام الرئيس الحاكم لحركة الدول وسياستها المختلفة. وهنا فقد اختلفت التفسيرات والدوافع التي أدت إلى تنامي ظاهرة الإرهاب بين من يؤكد إن حالات التنافس والصراع الدولي ساعدت في تغذية ونمو ظاهرة الإرهاب، وبين من يدعي إن الإرهاب ظاهرة طبيعية يمكن إن تظهر في أي مجتمع مرتبطة بعوامل مختلفة منها البيئة السياسية

والاقتصادية والاجتماعية و الدينية و الإيديولوجية ، وإن أي معالجة لقضية ذات صلة ببعض المفاهيم تحتاج إن تحدد تلك المفاهيم من خلال تعريف يوضح مكوناتها وخصائصها.

وقبل تحديد معنى ومفهوم الإرهاب ينبغي الإشارة مسبقا إلى أن لفظة الإرهاب (Terror) يعود في أصوله إلى اللغة اللاتينية حسبما تشير إلى ذلك معاجم اللغة، وهي كلمة تمتد إلى لغات ولهجات المجموعات الرومانية ثم انتقلت اللفظة فيما بعد إلى اللغات الأوربية الأخرى.

وهاتان المشتقتان الإرهاب(Terror)، والأعمال الإرهابية (Terror action) أصبحتا شائعتي الاستعمال في أدبيات السياسة الدولية.

إذ تعد مشكلة تحديد التعاريف وتصنيفها واحدة من أصعب واعقد المشاكل التي تواجه العديد من الباحثين والمهتمين بالسياسة الدولية، لما تنطوي عليه من الخلط والتداخل الذي يعتري بعض المفاهيم المرتبطة بها.وبالتالي يجري فهمها وتفسيرها من وجهات نظر عديدة ومختلفة قد تقود إلى عدم تكوين صورة واضحة حول الظاهرة موضوع الدراسة. (١)

ثانيا: الإرهاب اصطلاحا

استخدم مصطلح الإرهاب في بداية الأمر للدلالة على الإجراءات البوليسية التي تتخذها نظم الحكم الاستبدادية ضد المواطنين ،ولكن سرعان ما أطلق هذا المصطلح للتعبير عن إشكال شتى للعنف الممارس من جانب الدول أو الأفراد على حد سواء ،فتارة يطلق على سياسة العنف التي تتبعها دولة تفرض سيادتها على شعب من الشعوب أو عن سياسة القوة التي تمارسها دولة ضد دولة أخرى ،وتارة تطلق على أفعال العنف التي ترتكبها الأقليات لفرض سيطرتها على الأكثرية في المجتمع أو أفعال العنف التي يرتكبها الأفراد في صراعهم ضد السلطة .(٢)

يرى بعض المفكرين في مجال القانون الدولي صعوبة إيجاد تعريف ش؛امل لمصطلح الإرهاب ،وذلك لتعدد أشكاله وأهدافه ،بالإضافة إلى ممارسات الدول الأكثر قوة والتي تتخذ من الإرهاب مظلة تخفي تحتها العديد من الممارسات الإرهابية ،وقد واجه الفقه الدولي صعوبات في التوصل لتعريف شامل للإرهاب ،وانقسمت الآراء حول أهمية وجود تعريف للإرهاب إلى الاتجاهات الآتية:-

الاتجاه الأول :يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى التأكيد على عدم ضرورة إيجاد تعريف للإرهاب وذلك لسهولة تميز الفعل الإرهابي.(٣)

الاتجاه الثاني :وهذا الاتجاه مؤيد لإيجاد إطار مفاهيمي للإرهاب ،وذلك بالتركيز على السلوك أو الأفعال المكونة للإرهاب ،وطبقا لذلك يعرف الإرهاب بأنه(الاستعمال ألعمدي والمنظم لوسائل من طبيعتها إثارة الرعب بقصد تحقيق أهداف معينه)،وقد قاد هذا المدخل إلى تعريف الإرهاب بالاستناد إلى الجرائم التي تعد إرهابية دون البحث في الغرض من العمل الإرهابي ،وذلك بالتركيز على وصف الإعمال المادية المكونة للإرهاب دون النظر إلى مرتكبيها ودوافعهم التي قد تكون مشروعة .

وبناءا على ما تقدم يعرف الإرهاب بالاستناد إلى الإعمال المادية المكونة للإرهاب، فيوصف بأنه (عملية اغتيال أو قتل وعملية اختطاف للطائرات أو احتجاز رهائن).(٤)

ويوضح المخطط الأتي معدل تصاعد نسبة انتشار خطر الإرهاب على مستوى عالمي.

شكل رقم (١) معدل ازدياد خطر الإرهاب على مستوى عالمي

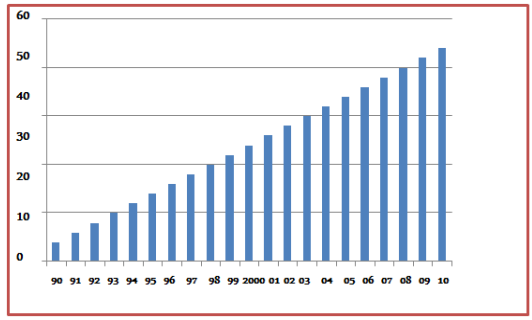

الاتجاه الثالث (الاتجاه المعنوي):يعرف أنصار هذا الاتجاه الإرهاب من خلال التركيز على الدافع أو الهدف الذي يسعى الإرهابي إلى تحقيقه من خلال عمله بغض النظر عن الأساليب والإعمال المكونة للجريمة ،ويتمثل الهدف في خلق حالة الرعب لتحقيق أهداف سياسية .

إن تركيز أنصار هذا المذهب على الهدف السياسي يجعل اتجاههم عرضة للنقد فهو يؤدي إلى التطابق بين الجريمة السياسية والإعمال الإرهابية وبالتالي عدم إمكان تسليم المجرمين لذلك يذهب البعض إلى إن المقصود بالهدف هو ليس حصرا الهدف السياسي بل قد يكون سياسيا

أو دينيا أو اقتصاديا،ويوضح الشكل الأتي ارتفاع في معدل الخسائر البشرية التي خلفها الإرهاب على مستوى عالمي

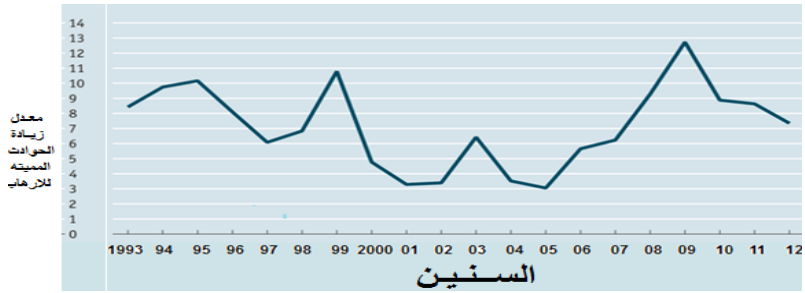

شكل رقم (٢) معدل الخسائر البشرية التي خلفها الإرهاب على مستوى عالمي

وتأسيسا على ما تقدم نرى إن هذا التحديد لتعريف الإرهاب بالاستناد إلى الصور المادية والمعنوية للإرهاب يشوبها القصور ،وذلك لأنه أهمل أهم عنصر من عناصر الجريمة الذي تم بموجبه تحديد الجرائم بوصفها جرائم إرهابية مما يؤدي إلى خروج الكثير من الجرائم من دائرة الإرهاب لا لشئ سوى انه لم يذكر ضمن هذا النوع من الجرائم ،أضافه إلى ما يمكن إن يحمله التطور العلمي والتقني من صور للجريمة الإرهابية ،كالإرهاب الرقمي الذي بات يهدد امن الدول والأشخاص باستخدام التقنيات التي يوفرها العالم الافتراضي .(٥)

يمكن القول إن هناك عناصر عامة يمكن الاستناد إليها للوصول إلى إيجاد تعريف دقيق لمفهوم الإرهاب

أبرزها:-

١- تحديد المصلحة المراد حمايتها عند وصف الفعل بأنه عملا إرهابيا، فالمصلحة العامة هي المصلحة التي يقصد حمايتها عند تجريم العمل الإرهابي.

٢- استخدام العنف المستند على إثارة الفزع والخوف الشديد لدى أشخاص كأساس لتعريف العمل الإرهابي ،وهذا التحديد يشمل شقي الإرهاب بنوعية الإرهاب المادي والإرهاب المعنوي ،بالإضافة إلى صور الإرهاب الحديث التي لا ترتبط بالعنف ولكنها تثير الفزع

والخوف لدى طائفة من الأشخاص كإعمال القرصنة على مواقع الانترنيت والعبث بالبيانات الخاصة بالمؤسسات الحكومية .

٣- الخاصية الوحيدة المتفق عليها من قبل الباحثين بان الإرهاب يتضمن عنفا وتهديد باستخدام العنف ضد الأشخاص أو ضد الحكومة .

٤- ينبغي التطرق إلى نقطة التميزيين الاستعمال القانوني وغير القانوني للعنف وهنا يفتح الباب عن الحديث عن إمكانية استعمال العنف من قبل المدنين ضد المحتل في بلاد محتلة .

وبناءا على ما تقدم يمكن تعريف الإرهاب :(استعمال القوة واو التهديد باستخدام القوة بدون إعلان الحرب لإرهاب المواطنين ولتحقيق أهداف سياسية).

المطلب الثاني/تاريخ الإرهاب

تعد ظاهرة الإرهاب من الظواهر القديمة في التاريخ فقد عرفت المجتمعات البشرية الإرهاب بمختلف إشكاله ومظاهره وقد مر الإرهاب بمراحل يمكن تقسيمها إلى ما يأتي :

- الإرهاب في العصور القديمة .
- الإرهاب في العصور الوسطى .
- الإرهاب في العصور الحديثة .

- **الإرهاب في العصور القديمة .**

مما لا شك فيه لا يوجد موضوعا شغل العالم ودار في أذهانه ردحا من الزمن أكثر من موضوع الإرهاب فمنذ بدء الخليقة ووجود (ادم عليه السلام)على الأرض وقصة الصراع الذي دب بين ولديه قابيل وهابيل بدأت معها الجريمة والعنف يسري في دماء البشرية. (٦)

ولأريب إن الكثير من النصوص التاريخية القديمة في بلاد وادي الرافدين والتي تشير إلى إن الأشوريين هم أول من عرفوا الإرهاب في صورة الحرب النفسية ،وذلك في الدفاع عن وجودهم ضد أعدائهم من البرابرة فكانوا يقتلون الرجال والنساء والأطفال في المدن التي يستولون عليها ،وأحيانا يأسرون أهل المدن بالكامل كعبيد لهم .(٧)

كما تحدثت الكتابات المصرية القديمة في بلاد وادي النيل عن الصراع الدموي بين الكهنة وأبناء المجتمع المصري،حيث ظهرت مظاهر القسوة والعنف التي سادت العصر الفرعوني .(٨)

الإرهاب في العصور الوسطى

تحمل القرون الوسطى نقله نوعيه في تاريخ الإرهاب حيث انتقل من ممارسات فردية إلى ظاهرة تمارس من قبل حركات منظمة، حيث ظهرت في الشرق الأوسط جماعة تدعى(الخناقين) وهي جماعة دينية سياسية انتشرت في مصر واعتمدت أسلوب العمليات الإرهابية سبيلا لتحقيق أهدافها ومن بين الأساليب التي تتبعها استخدام (أشرطة حريرية في خنق معارضيهم).(٩)، ويعد بروز إرهاب الزنوج في والملونين في الولايات المتحدة الأمريكية نقطة دالة في تاريخ الإرهاب حيث اعتمدت منظمة (كوكلاس كلأن) الإرهابية على أسلوب الشنق على الأشجار .

الإرهاب في العصور الحديثة :-أضيفت كلمة الإرهاب كمصطلح لأول مره في ملحق قاموس الأكاديمية الفرنسية الصادرة عام (١٧٩٨) ليدل على نظام أو أسلوب في إدارة الحكم من خلال إشاعة الخوف ،فقد شهدت الفترة الممتدة من (١٧٩٢/٨/١٠)إلى (١٧٩٤/٧/٢٧) سيادة حكم الإرهاب في عهد(روبسبير)وهي الفترة التي عرفت بتبرير الممارسات الإرهابية للقضاء على خصوم الثورة السياسية وتوطيد دعائم الجمهورية ، وظهرت بعد الحرب العالمية الأولى ما يعرف (إرهاب الشيوعية) المتسم بالتنظيم والذي قاده (لينين)، حيث رفض الإرهاب الفردي غير المنظم والذي تزامن بنشاط النظام البوليسي الألماني متخذا من أسلوب الإبادة الجماعية كركيزة أساسية من ركائز الدولة الهتلرية.

ومما لاشك فيه كان لإلقاء أول قنبلة نووية على هيروشيما،في(١٩٤٥/٨/٦)والتعرف على هذه القوة المدمرة الجديدة وإمكانية التحكم في المستقبل الاستراتيجي للعالم حيث فتح الباب للحديث عن الإرهاب النووي وما يمكن إن يشكله من تهديد ،ناهيك عن بروز (الإرهاب العابر للقارات)مستعينا بإحداث التكنولوجيا الحديثة متزامنا مع هجمات (١١/أيلول /٢٠٠١) وماله من أهمية بالغة في تطور إشكال واليات الصراع والتي تسببت في إعادة تشكيل السياسة الخارجية للدول الكبرى وبروز الإرهاب بمفهومه الحديث . (١٠)

المطلب الثالث / إشكال(صور) الإرهاب

-الإرهاب الفردي أو الجماعي

تتعدد صور الإرهاب الفردي والجماعي وترتكز جمعيا على الهدف من الإرهاب ومن ثم يمكن تقسيمها كالأتي:(١١)

١– الإرهاب الثوري:– وهو الإرهاب الذي يهدف إلى إحداث تغيير شامل وكامل في التركيبة السياسية والاجتماعية للنظام القائم، وقد يكون في إطار حركه عالمية أو في إطار داخلي.

٢–الإرهاب شبة الثوري:– والذي يهدف بدوره إلى إحداث بعض التغيرات البنائية والوظيفية في نظام سياسي معين، وقد يصبح جزء من برنامج أكثر أتساعا للتغيير السياسي.

٣– الإرهاب ألعمدي:– ويستهدف القضاء على النظام القائم دون وجود تصور لنظام بديل، فهو لا يستهدف التغيير فقط بل التدمير، وهذه الفئات لأتسبب تحديات كبيرة للدولة كما لا يوجد لها أمثلة معاصرة، ولكنها وجدت إبان الثورة الفرنسية.

٤ –الإرهاب العادي:–(إرهاب القانون العام) وهو الذي يمارسه الأفراد بدافع أناني ولتحقيق مصالح شخصية، اقتصادية، أو اجتماعية، فهو بعيد عن الهدف السياسي ويتمثل في أعمال الخطف واحتجاز الرهائن إذا كان الهدف منها طلب (فدية مالية) وما يطلق علية البعض (إرهاب المخدرات).

٥– الإرهاب الحربي:– وهو الإرهاب الذي يستخدم جميع أنواع الأسلحة لإرهاب المدنين.(١٢)

٦–الإرهاب ألمعلوماتي:– يستخدم هذا النوع من الإرهاب شبكة المعلومات (الانترنيت)في إثارة الخوف والفزع لدى مستخدمي الشبكة. (١٣)

المبحث الثاني /دوافع الإرهاب

المطلب ألأول: مفهوم الدوافع والمصطلحات المقاربة

أولا:– مفهوم الدوافع

يعد موضوع الدوافع من الموضوعات المهمة في علم النفس فهو يوثق الصلة بعملية الإدراك والتفكير والتعلم وأساس دراسة الشخصية والصحة النفسية .

حيث تلعب الدوافع دورا مهما في ميدان التوجه والعلاج النفسي وتساعد في تفسير استجابات الإفراد وأنماطهم السلوكية ،كما ان الدافع يحرك وينشط ويوجه الفرد نحو تحقيق الأهداف.

ويمكن تعريف الدافع بكونه القلب الساعي نحو تحقيق أهداف الفرد التي يطمح إليها فالدافع يعمل على صياغة الدور الأساسي والمساعد في الوصول إلى رغبات الفرد وتطلعاته.([١٤])

وبالتالي يمكن وصفه بأنها (مجموعة من القوى الداخلية الدافعة والتي تؤثر على إدراك الفرد للأشياء والأشخاص من جهة وتثير سلوك الفرد وتوجهه نحو غايات محددة هدفها إشباع الحاجات التي لم يتم إشباعها من جهة أخرى فهو يشير إلى مجموعة الظروف الداخلية والخارجية والتي تحرك الفرد لاسترجاع حالة التوازن بإرضاء الحاجات والرغبات النفسية والبيولوجية.(١٥) وبناءا على ما تقدم يعرف الدافع بأنه(الحالة الداخلية التي تسهل وتوجه وتدعم الاستجابة التي تحافظ على استمرارية السلوك حتى يتحقق الهدف).(١٦)

وتكمن أهمية الدوافع بكونها توفر المزايا الآتية :-

١- تجعل الفرد أكثر قدرة على تفسير سلوك الآخرين .

٢- تساعد الدوافع على التبوء بالسلوك الإنساني وبالتالي يمكن توجيه سلوك الفرد في إطار خدمة المجتمع

٣- تلعب الدوافع دورا مهما في ميدان التوجيه والعلاج النفسي.

ثانيا /العلاقة بين المفهوم والمصطلحات المقاربة

لم تتغير الرؤى والتوجهات الفكرية حول مفهوم الدوافع ولم تخرج من النطاق الكلاسيكي للتعريف وينبغي الانتباه إلى العوامل المساعدة لتحقيق الدوافع والتي تتمثل بالحوافز والبواعث.

وغالبا ما يجري الخلط بين المفاهيم الثلاثة (الدوافع، الحوافز، البواعث)، على الرغم من وجود علاقة وثيقة بين الدوافع والمصطلحات مقاربة كالحوافز والبواعث، وكما مره ذكره إلا إن الدافع تعد الحالة التي تثير سلوك الإنسان..، إما الحوافز هي جزء من الدوافع فالحافز:(هو ذلك المحرك الداخلي للسلوك الإنساني ،أو هو الوجه الأول للدافع ويتمم هذا بالوجه الثاني المتمثل بالمحرك الخارجي (الهدف) الذي يقصده السلوك الناشئ نتيجة لإثارة الدافع له)، إما البواعث فهي (مواقف خارجية أو مؤثرات خارجية

(مادية أو معنوية) تثير الدافع في محاولة لإشباعها فالباعث يحقق استجابة للدافع).

المهم هنا إذ ارتبطت الدوافع بالنفس البشرية المتسمة بالفرادنية أو العدوانية فينشأ(الخلل الوظيفي)،والذي ينعكس على أداء المجتمع ونتيجة لهذا التباين ترفض الذات العدوانية البقاء بالساحة المجتمعية تحاول إيجاد ما يعرف (بالتشتت المجتمعي)كبديل لتحقيق طموحاتهم المتزايدة،وبتهميش هذه الفئة من قبل السلطات الحاكمة يزداد تأثيرها شيئا فشيئا حيث تحاول

ترويج قيم تحمل خلل كبير وبعيدة عن الواقع والتي تستمد جذورها من اليأس والضياع وفقدان الأمل بتحسين الأوضاع المجتمعية الأمن خلال التغير الملتزم بمنطق القوة والعنف ويأتي متفاعلا مع حالة الفوضى والانقسام والتي تعاني منها الحكومات مما يساهم في تعزيز الممارسات الإرهابية وإعادة تعريف نفسه ككيان قائم بحد ذاته يعمل على جر مختلف فئات المجتمع إلى أداء وظائف مرسومة سلفا.

تساهم في وضع مزيد من العقبات في بناء المجتمع كبديل عن التقدم.([١٧])يعاضده في ذلك التشكيلة الكامنة من التأثيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي يظهر تأثيرها جليا في الذاتية الفردية.

المطلب الثاني /أنواع الدوافع

تستخدم العديد من المعايير في تصنيف الدوافع فيستخدم معيار (مدة التأثير)في تقسيم الدوافع إلى دوافع (دائمية/ودوافع مؤقتة) وأخرى تقسم وفق لارتباطها بشخصية الإنسان فتقسم إلى (شعورية /لاشعورية وبقدر تعلق الآمر بدراستنا فان العلاقة التكاملية التي تربط الدوافع تفرض تقسيم الدوافع إلى ما يأتي :

١- الدوافع الاجتماعية، ٢- الدوافع السياسية،٣ -الدوافع الاقتصادية، ٤- الدوافع الثقافية.

ويوضح الشكل التالي دوافع الإرهاب ومدى تأثيره على في بناء شخصية الفرد

شكل رقم (٣) دوافع الإرهاب

الفرع الأول /الدوافع الاجتماعية للإرهاب

يعيش الفرد وسط قلق عظيم من التفكير بما يحيط به من المؤثرات المجتمعية وكيفية مقاومتها ولقوة التأثير التي تمارسها تلك المؤثرات بشقيها (الفطرية والمكتسبة)والتي تولد مشاكل اكبر من قدرة الفرد على مواجهتها والتي تنعكس على بناء الفرد الذاتي تجعله فرد غير قوي بذاته وغير قادر على مواجهه التأثيرات المجتمعية.

فليس هناك شك إن السلوك النابع من الفرد ناتج عن مزيج اجتماعي يعكس الحياة الاجتماعية التي مر بها الفرد ،ففي الوقت الذي تتفاعل فيه المؤثرات (الفطرية والمكتسبة)ويؤثران في بعضهما البعض يصبح هناك مساحة واسعة للتكلم عن الدوافع بشقها الاجتماعي والذي يمثل انعكاس للتفاعل القائم بين المؤثرات الفطرية والمكتسبة.

أولا:-الدوافع الفطرية

إن تعبير الدوافع الفطرية يضم قدرا كافيا من الأمور الايجابية إذ ما تمكن الفرد من التحكم بمقدراته الاجتماعية الإبل صياغة مضامين حياته المجتمعية هذا من جانب ،من جانب أخر قد يلعب التكوين العضوي للإنسان دور كبير في توجيه سلوك الفرد،فالنقص العضوي للإنسان المتمثل بالإعاقة الجسدية قد تولد شعور بالنقص والانسلاخ عن المجتمع ’وهناك من يذهب إلى التأكيد على وجود(مجرم بالفطرة)وهو الشخص الذي يحمل صفات وراثية معينة (كتقارب في العينين،اتساع في منطقة الجبهة)،أو يكون شخص ذو أطوال شاهقة ،وهذا الشخص يحمل ميول عدوانية وراثية يمكن إن توظف في العمليات الإرهابية.

حيث تميل اغلب الدراسات المعاصرة للنظر إلى هذا الإنسان على انه مرتبط ارتباطا وثيقا باختفاء الفضائل الأساسية لحكم الذات والتي تؤدي إلى تقليص القوة الداخلية للإنسان مقابل نمو القوة الخارجية ،فيصبح الفرد أشبه بوعاء فارغ الذي تصب فيه مختلف الأفكار ،وبالتالي يصبح من السهولة مع مرور الوقت إن يغرق الفرد في دوامة أغلال الإرهاب والذي بدوره يوفر قدر كافي من الفضائل للفرد لحكم ذاته .([١٨])

ثانيا:-الدوافع المجتمعية

تلعب المجتمعات دور كبير في التأثير في حياة الفرد، فالمجتمعات تنمو وتتطور وتزداد تعقيدا وتضم قدرا كافيا من التأثير في حياة الإفراد،فالتعقيدات التي يحملها المجتمع ليس في وسع الفرد

فعل الكثير حيالها.ما يستحق التأمل في الموضوع هو كيف يقيم الفرد علاقات ايجابية مع المجتمع الذي فرض العديد من القيود على حركة الفرد ،وكيف يحافظ هذا المجتمع بدوره على الفرد بحيث يعمل وفق الإلية المواطن الصالح،خضعت هذه المسألة إلى القدرة والقوة التي يتمتع بها (كلا الطرفين)(الفرد ،المجتمع)،فأن قدرة السلطة الحاكمة على التحكم بسلطاتها وتوفير المناخات الملائمة لنشوء الفرد الصالح بدأ من المؤسسة الاجتماعية الأولى المتمثلة (بالأسرة)انتهاء بأعلى مؤسسة موجودة داخل المجتمع ،يقابله نزوح الفرد إلى الاختبار الأكبر المتمثل بقوة الفرد الذاتية واستعداده على الثبات على النهج الوطني ،فعدم قدرة المجتمع من استيعاب الدافع الإنساني للفرد في السعي إلى الحرية يدفع به إلى التراجع واعتناق نظاما قسريا لتحقيق غاياته والذي قد يتمثل بالإرهاب.([١٩])،فالتعقيدات المجتمعية تبدأ بأصغر مؤسسة اجتماعية (الأسرة)وتنتهي بالمؤسسات المجتمعية العليا.

الأسرة:-

تلعب الأسرة دور كبير في تنشئه الإفراد ،وتعد نواة الأولى للمجتمع والمغذي الرئيسي لديمومة بقاءه إلا إن تلك التجمعات الصغيرة بدأت تتقلص ويضعف دورها وتنهار بداخلها روابط القوى التي تغذي البنية الذاتية للمواطن في أدواره الحياتية الأولى.ومن المؤكد إن أمور عده ساهمت في انهيار الأسرة منها مظاهر الحداثة والتطور والعوز المادي مما دفع أعمدة الأسرة (الإباء ،الأمهات) للعمل وقضاء معظم الوقت خارج المنزل والاكتفاء بالقيام بالأدوار التقليدية من المسؤولية (كالإيواء ،الإطعام،وتوفير الملبس)دون الاكتراث بتعليم الأولاد قواعد السلوك السليم .

وفي ظل غياب الرقابة والإشراف الأسري تشكل مسألة (قضاء الوقت)بالنسبة للطفل مسألة جوهرية الإبل حتى مسألة ما يعرض على شاشات التلفاز من مشاهد العنف والإجرام تساهم في بلورة شخصية تحمل سمات العداء باختفاء دور الإرشاد (المرشد الأسري)يتلقى الفرد الناشئ المعلومات والمعرفة المجتمعية من قبل مؤسسات أو إفراد يفتقدون إلى البعد الايجابي في الإرشاد،ومع تعطيل الآليات الأكثر فاعلية في نقل قيم الأسرية ومراقبة الأنشطة الاجتماعية التي أساسها الأسرة يترك الكثير من صغار السن من دون بوصلة أخلاقية مما قادهم إلى ارتكاب جرائم ضد الغير وضد الذات.([٢٠])

١- المؤسسات المجتمعية:

يحتوي المجتمع على العديد من (التجمعات الوسيطة) بين الفرد والسلطة (كالمؤسسات التربوية والتعليمة)والتي بدت كتجمعات نفعية تفتقد إلى روح التعامل الإنساني.، فتحول تلك المؤسسات إلى أداء أدوارها في إيصال المعرفة الصرفة للمعلومات إلى شريحة الطلبة دون النظر لقواعد الترابط بين فروع المعرفة مع استبعاد البعد السامي للتجربة الإنسانية كالمعتقدات الدينية لكونها تثير الجدل والنقاش ،فساعد ذلك إلى النظر إلى تلك المؤسسات كونها تهتم بالجانب الأكاديمي فقط وكونها فاقدة الشرعية وتزودنا النتائج المعرفية إن تثقيف الفرد يشمل إيجاد المعرفة الأكاديمية والمعرفة المجتمعية وان الاكتفاء بتوفير جانب واحد يعد من القصور في تكوين شخصية الفرد في ظل هذا الفراغ تنشط المنظمات الإرهابية.([٢١]) في البحث عن أنصارها ومؤيدها بين صفوف الشباب المثقف والمتعلم عبر المدارس والجامعات حيث تعد مكان مفتوح لتبادل الرأي والحوار وصقل الفكر بعد تكوينه الأمر الذي يفرض مزيدا من المسؤولية على المؤسسة التعليمية في إي دولة في الوقوف ضد حركات الاستقطاب للطلاب خاصة .([٢٢]). ويشير التاريخ إن التيارات الفكرية والسياسية تنشا أولا وتتنامى بين صفوف الشباب وخاصة في المدارس الجامعات والمعاهد والتي تشكل أماكن تجمع للشباب فترات طويلة من العام .

الفرع الثاني / الدوافع السياسية

إن وضوح المنهج السياسي واستقراره ، والعمل وفق معايير وأطر محددة يخلق الثقة ، ويوجد القناعة ، ويبني قواعد الاستقرار الحسي والمعنوي لدى المواطن ، والعكس صحيح تماما ، فإن الغموض في المنهج والتخبط في العمل ، وعدم الاستقرار في المسير يزعزع الثقة ، ويقوض البناء السياسي للمجتمع ، ويخلق حالة من الصدام بين المواطنين والقيادة السياسية ، وتتكون ولاءات متنوعة ، وتقوم ماعات وأحزاب ، فتدغدغ مشاعر المواطن بدعوى تحقيق ما يصبو إليه من أهداف سياسية ، وما ينشده من استقرار سياسي ومكانة دولية قوية وهذا وجه من وجوه انتشار الإرهاب بسبب المنهج السياسي, اما الوجه الآخر ، فهو البحث عن المكاسب السياسية من خلال خلق الضغوط ، مثل إقدام بعض الدول على احتضان بعض الجماعات أو الأفراد الخارجين على قوانين بلادهم ، وتشجيعهم ومساعدتهم ماديا ومعنويا ، وذلك تحقيقا لمكاسب سياسية ، واستخدامهم- كما يقال- ورقة ضغط تلوح بها الدولة الحاضنة في

وجه الدولة الأخرى متى ما أرادت ، لتحصل من خلالها الدولة الحاضنة على تنازلات سياسية أو مكاسب اقتصادية من الدولة الأخرى ، بل يصل الأمر ببعض الدول في بعض الحالات إلى تدريب عصابات التخريب والإرهاب تحقيقا لأغراضها .

ثم ما تلبث تلك الدولة أن تتفق مع الدولة الأخرى ، فتعمل على إخراج تلك الجماعات من أراضيها ، أو تحجيم نشاطها ، أو منعها من العمل ضد تلك الدولة لينقلب السحر على الساحر ، ويحصد الشر زارعه ، والأمثلة على هذا النوع في التاريخ المعاصر ، بل في الوقت الحاضر ، كثيرة وواضحة . وقد يسمح لتلك العصابات والمخربين بالانتقال إلى دولة أو مجتمع آخر يعملون من خلاله .

إن التوجه العام لدى شعوب العالم يسير نحو المزيد من التشظي والانقسامات الطائفية ومقاومة كل التشكيلات الجماعية التي جاءت لتأكيد على الحياة المشتركة في حين تتفاعل السياسة والمجتمع ويؤثران في بعضهما البعض وبشكل متزايد والمتغير التابع وليس المستقل سيكون للسياسة على الدوام عواقب رئيسية على بناء المجتمع فطيلة عقود عدة درجت السياسة على إعطاء توقعات اكبر حول احتمالات إجراء إصلاحات داخل المجتمع الان التوترات السياسية بحاجة إلى مسرح جديد لمناقشة القيم المجتمعية التي تمر بها البلدان مسرحا يسيطر عليه الوطنيون الأقل تحزبا ويستخدمون لغة الحوار الوطني لغة خاصة تعمل لصالح العام ،لغة اقل طائفية وأكثر مدنية اقل ميلا إلى النزاع بحيث تصبح فيه المصالح الخاصة تعمل لإحياء المجتمع وتكون لها الأولوية على المساعي الفردية.([٢٣])

الفرع الثالث /الدوافع الاقتصادية

ربط العلماء بين سوء العامل الاقتصادي والسلوك الإرهابي.وخاصة العالم "ماركس "في كتابة "الأيدلوجية الألمانية" ورأى إن الاتجاه الجارف نحو السيطرة على الأرض واستخدام القتل والسرقات كان له الأثر في ظهور السلوك الإجرامي وركز على صراع الطبقات والنظم الأيدلوجية. وقد اختلفت أراء الدراسيين في تحديد العلاقة بين العنف والعامل الاقتصادي فقد رأى بعضهم انه كلما تدنى المستوى الاقتصادي كلما ازدادت فرصة ارتكاب الفعل الإرهابي ورفض بعضهم الآخر هذا التفسير، ويرى البعض إن العوامل الاقتصادية تعتبر عوامل مهيأة

فقط لها إذا وجد ميل واستعداد إجرامي لذلك حينئذ يمكن إن تتفاعل العوامل الاقتصادية مع الاستعداد أجرمي فيحدث العنف.

تضع الدول الأنظمة والقوانين لترتيب الأوضاع الداخلية للبلاد ولإقرار مبدأ العدالة الاجتماعية بين الإفراد وإلغاء الفوارق الطبقية وإعادة توزيع الثروات بصورة عادلة ،ولكن غالبا ما يأتي التطبيق معكوس فتظهر العديد من النتائج التي تساهم في بروز العديد من الظواهر يأتي الإرهاب في مقدمتها، في حين يلقي الكثير من الباحتين نظرة مختلفة على مسار الإحداث التي تمر بها الدول ويحاولون توجيه الأنظار إلى الإخطار الداخلية التي تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للنظم السياسية .و التي تتمثل بما يأتي:-

أ- التخلف:- وهو احد المظاهر الناتجة بصورة رئيسية عن السياسات الاقتصادية غير المتوافقة مع الواقع الاجتماعي للدولة بحيث تتكون فجوة تتسع بين طبقات المجتمع الواحد، لذا يعد من ابرز المداخل المهمة التي تساعد على نمو الإرهاب.

ب - البطالة :- تبرز هذه الظاهرة بصورة جلية لدى فئة الشباب خاصة، وسواء كانت بطالة حقيقة أو بطالة مقنعة فأنها تولد شعور بالعجز واليأس من ناحية وشعور بالإحباط من ناحية أخرى إلى جانب شعور الشباب مرتبط بواقع الحياة ،وهذا الواقع يمكن إن يستغل من قبل جماعات مستعدة لتقديم أموال كبيرة لقاء إعمال صغيرة يستشعر معها الشباب بأنهم يقومون بعمل ما ،وان كان ذا طابع عنيف أو دموي فالشباب الذي لا يجد له فرصة عمل يكون هدفا سهلا لمختلف الاتجاهات المتطرفة دينيا وسياسيا

ج- النزاعات العرقية والطائفية الداخلية لم تفرز غير أنظمة سياسية شمولية فاشلة غير قادرة على إحلال الاستقرار الاقتصادي ولتكون عامل مهم وأساسي في(الضعف الاقتصادي،الانهيار الاجتماعي إضافة إلى زيادة معدلات العنف وانتشار مظاهر الإرهاب.([٢٤])، يبدو إن هناك اتفاق عام حول ضرورة النهوض بالمستوى الاقتصادي للبلدان من خلال إيجاد قاعدة اقتصادية تنهض بأعباء التنمية الاقتصادية ،لكن هذا الإجماع يبقى نوع من الخداع مع اقتراب ظهور محيط الاضطرابات الاقتصادية في الداخل والتغيرات العالمية ذات الحجم والسرعة الواسعة تزامنا مع عدم وضوح الخطط المستقبلية يرافقها ارتفاع معدلات البطالة والتخلف كلها بيانات لاتكشف سوى عن مؤشرات للتراجع الاقتصادي.([٢٥])

حيث تشير الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية إن السلطة الحاكمة من خلال القوانين والأنظمة التي تطبقها بأنها خرجت من دائرة التفاعل ألواطني مما أدى إلى تغذية بيئة من العداء تجاه القيم الأخلاقية السائدة يرافقها غياب دور المؤسسات الاجتماعية الفاعلة داخل المجتمع والتراجع الذي أصاب أداء الحكومة وضعف الثقة بالمؤسسات

الفرع الرابع /الدوافع الثقافية للإرهاب

إن الدور الأساسي للثقافة هو غرس معاني الحياة السامية ومحاولة الارتقاء بالفرد إلى مستوى الكمال البشري، وطالما بقيت الثقافة في حالة متوازنة يكون الفرد أمنا في شبكة الشرعية الثقافية (إي التميز بين ثقافة الحياة وثقافة الموت).

فثقافة الحياة تعمل على بث قيم التسامح وتعزيز القيم المشتركة للعيش المشترك ،في حين حملت ثقافة الموت المصاحبة لعصر الحداثة واعلي مراتب التكنولوجيا التشجيع على بث ثقافة الشك وخيبة الأمل واليأس والعدمية وامتلكت ولع كبير بإنكار ثقافة الأخر وتشجيع ظلام الروح الإنسانية فهي لا تعترف بسلطة عليا سواء للقيم أو سلطة للفكر أو التقاليد الاجتماعية أو الروحية وتعمل بالضد للكل المحاولات الساعية إلى خلق ثقافة ذات أساس متين تعمل نحو أيجاد قيم مشتركة للإفراد .([٢٦])إضافة إلى اختفاء الأسس الحقيقية للأخلاق التي أصبحت رهنا بخيارات الإنسان الذي أصبح نفسه خاضعا للنوازع التعسفية الحكومية برز التطرف لصالح مذهب معين أو طائفة معينة مما أدى إلى قطع الصلات التي تربط الموطن بالوطن وارتفاع حدة الإمراض الاجتماعية والشخصية.

الفصل الثاني /اثر المواطنة في الانتماء الوطني)-:التعريف /التطور التاريخي / الشروط/ الإبعاد)

أولا:المواطنة /لغة واصطلاحا

الموطنة لفظة منسوبه إلى الوطن وهو مولد الإنسان والبلد الذي ينتمي إليه ويتسع معنى المواطنة ليشمل التعلق بالبلد والانتماء لتراثه التاريخي ولغته وعاداته،إما اصطلاحا فيشير مفهوم المواطنة إلى العلاقة التي تربط الفرد بالدولة وفق قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة.

ثانيا /الاتجاهات الفكرية لتعريف المواطنة

تتعدد المداخل التي يسلكها الباحثين في تعريف المواطنة والتي يمكن تقسيمها إلى ما يأتي :-

الاتجاه الأول : يذهب أنصار هذا الاتجاه لتعريف المواطنة بالاستناد إلى العناصر المادية المكونة للمفهوم (الوطن/المواطن)،فتعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها(علاقة بين فرد ودولة ويحددها قانون تلك الدولة بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في الدولة).

وهي ليست صفة مجردة لوضعية تطلق فيها النصوص القانونية لدولة على ما تسميهم مواطنين إي الإفراد الذين يحملون جنسيتها وتوحد بينهم مجموعة من القواسم المشتركة ،بل هي عملية المشاركة النشيطة والعادلة لهؤلاء المواطنين في الحياة السياسية لجماعتهم ودولتهم فالعنصر الأول المكون للمواطنة (المواطن):وهو الفرد الذي يقيم بصورة ثابتة ومتواصلة في وطن بلد معين في مجتمع معين وعلى منطقة جغرافية معينة ويرتبط بسائر المواطنين الذين يقيمون في هذه المنطقة علاقات اقتصادية ،اجتماعية ،ثقافية.

إما العنصر الثاني :الدولة فيعرف بأنه(التجمع السياسي الذي يؤسس كيانا ذا اختصاص سيادي في نطاق إقليمي محدد يمارس السلطة عبر منظومة من المؤسسات الدائمة).

الاتجاه الثاني: يذهب هذا الاتجاه إلى تعريف المواطنة ويجعلها مرادفة للجنسية فتعرفها موسوعة الكتاب الدولي (المواطنة هي الجنسية الممنوحة للإفراد بما تحققه للفرد من حقوق وامتيازات خاصة كبطاقة التعريف بشخصية الفرد وهوية رسمية له عندما يخرج من حدود بلاده).

وهذا يقودنا إلى تصنيف المواطنة بجعلها مرادفة للجنسية إلى ما يأتي :

١- المواطنة الأصلية:- وهي الصفة الممنوحة للمولود بمجرد ولادته من شخص يتمتع بجنسية الدولة أو بمجرد ولادته في إقليمها ويطلق على الحالة الأولى حق الدم وعلى الثانية حق الإقليم فالمولود بمجرد ولادته من والد أو ولادته في إقليم الدولة يكتسب الجنسية بحكم القانون وتسمى هذه الجنسية الأصلية والتي تمنح صفة المواطن الأصلي.

٢- المواطنة المكتسبة:- وهي الصفة الممنوحة للفرد بناءا على اكتسابه الجنسية الحاصل عليها شرط مرور فترة زمنية يثبت خلال هذه الفترة تعلقه وولائه للوطن الجديد.

وتأسيسا على ما تقدم فان الاكتفاء بتعريف المواطنة بالاستناد إلى العناصر المادية المكونة للمفهوم يعد غيركافي أو جعل المواطنة مرادفة للجنسية الممنوحة للفرد يشوبه القصور ،إذ ينبغي التطرق إلى جوهر المواطنة لإيجاد تعريف دقيق لها،ويتجسد جوهر المواطنة من خلال الصفة الوطنية التي تعد أكثر عمقا من صفة المواطنة أوانها أعلى درجات المواطنة فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى جماعة أو دولة معينة ولكنه لا يكتسب صفة
الوطنية إلا بالعمل والفعل الصالح لهذه الجماعة أو الدولة التي ينتمي إليها وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة .([٢٧])

الاتجاه الثالث/مجتمع حسن التنظيم

يقصد بالمواطنة وفقا لهذا الاتجاه إيجاد مجتمع حسن التنظيم تعمل مؤسساته بانتظام وفعالية وانسجام وبما يتفق مع اعلي صفات الطبيعة البشرية بما في ذلك تشجيع (الحرية المسؤولة)،وهذا يستتبع إلا يسمح لأي جزء إن يتعدى على الأجزاء الأخرى ا وان يقلل من دورها ،وان يتم التمسك بالمبادئ والقواعد العامة التي تقوم عليها الحياة العامة وان تنقل بشكل نشط ومنظم مفهوم المواطنة إلى ميدان التطبيق .([٢٨])

كما تسعى المواطنة على التركيز على تطوير قدرات الناس للعمل معا من خلال حل المشاكل مدنيا وتسعى إلى إيجاد شعور جماعي او تضامني ينسجم مع الحرية وإيجاد مجتمع قوي في تضامنه الجامعي يكون غني بالمواطنة يتعهد فيه الناس برعاية المؤسسات والعادات والأخلاق التي يقوم عليها المجتمع البشري بحيث تتضمن مجموعة القيم الأخلاقية تلبية الحاجات البشرية بشكل مباشر وطوعي .

ويعرف (حنه ارنست)المواطنة بانها:(مغادرة المجال الخاص لممارسة الحرية السياسية مع النظراء لتأسيس حكومة جديدة تمثل الجميع وشرعيتها تأتي من الهيئات السياسية).

وبناءا على ما تقدم فان التعريف الدقيق للمواطنة هي (الشعور بالولاء الوطني الذي يكنه الفرد تجاه الجماعة أوالدولة التي ينتمي إليها وهو ما يمثل الجانب الفعلي أو الحقيقي للمواطنة. فالمواطنة الصالحة تعني بوصفة يومية متطلبة لمعالجة مشاكل الوجود المشترك وهذا يعني الاعتراف بالاختلاف في المصلحة والسلطة والعمل غالبا الى جانب أشخاص قد لا نتفق مع

أطروحاتهم الأخلاقية والذين قد لا نرغب في العيش معهم ضمن مجتمع محلي وذلك من اجل أهداف اكبر .

ثالثا: التطور التاريخي لمفهوم المواطنة

ويرجع بعض الباحثين فكرة المواطنة إلى تاريخ متأخر جدا فيحاولون ربطها بدولة المدنية عند الإغريق في مدينة أثينا القديمة ،وهذا الربط يؤدي إلى إنكار مساهمة الحضارة الرومانية في تطوير مفهوم المواطنة التي ساهمت مساهمة فاعلة في تطوير المفهوم عبر إرساء الديمقراطية وتحرير الشعوب والإفراد المستضعفين غير إن سقوط الإمبراطورية الرومانية أدى إلى تراجع ملحوظ في مفهوم المواطنة حيث ساد نظام الطبقات الإقطاعية والتي بدأت تحدد مفهوم المواطنة للفرد وجعلها حكرا على ملاك الأراضي . ولكن مع ظهور فكرة الأمة ذات السيادة وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد العضو في الأمة كانسان ومواطن ينال تلك الحقوق مقابل الواجبات التي تقع على عاتقه التي ساهمت في دفع مفهوم المواطنة إلى إمام إلا إن التطور الحقيقي لفكرة المواطنة .

لفكرة المواطنة يعود إلى البدايات المؤثرة للثورة الفرنسية عام (١٧٨٩)وما تلاها وارتباط مفهوم المواطنة بالتطور السياسي في المجتمع الغربي وانتقال النظام من السلطة المطلقة الممنوحة للحكام بغير ضوابط إلى فكرة (العقد الاجتماعي) الذي قضى على سلطان الكنيسة ليتحول المواطن إلى ذات حقوقية وكينونة مستقلة .([٢٩]) وارتبط التطور الحديث لفكرة المواطنة مع ظهور قوانين حقوق الإنسان الفرنسية وانتشار المواثيق الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام (١٩٤٨) والعهود الدولية المتمثلة بالعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الخاص بالحقوق السياسية والمدنية ،فقد أصبحت هناك قيم ومفاهيم ومعان جديدة تستند إلى منطق المواطنة في إثبات حقوق المواطن . ([٣٠])

رابعا/ الشروط الواجب توفرها لتحقيق المواطنة

لأريب إن مفهوم المواطنة يعبر عن علاقة بين الفرد والدولة ،وهذه العلاقة تتضمن مشاركة كلا الطرفين (الوطن والمواطن)عبر الأدوار التي يقوم بها كل طرف لإيجاد تطبيق فعلي للمواطنة ويتم ذلك عبر ما يلي :

١- الجنسية:-رابطة قانونية سياسية تربط شخصا بدولة،وترد كل فرد للدولة التي ينتمي إليها وتسبغ عليه صفة المواطن وتنشا عنها حقوق وواجبات متقابلة .([٣١])

٢- الحقوق:-إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقا يتمتع بها جميع الإفراد بالاستناد إلى قاعدة المساواة ويتحقق هذا العامل بتفعيل دور الدولة بإقرار القوانين التي تساهم بتمتع الإفراد بحقوقهم .

٣- الانتماء :-أن من لوازم بناء المواطنة وجود عامل الانتماء عبر تنمية شعور الفرد بانتماء إلى مجموعة بشرية (المواطنين) في مكان ما(الوطن).

٤- الواجبات:تختلف الدول عن بعضها البعض في الواجبات المترتبة على المواطن باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة فبعض الدول ترى أن المشاركة السياسية في الانتخابات واجب وطني والبعض الأخر لا يرى المشاركة السياسية كواجب وطني وهذه الواجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدرته وإمكانياته وعليه الالتزام بها وتأديتها بإخلاص.

٥- المشاركة في بناء المجتمع :أن من ابرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركا في الإعمال التي تخدم بناء الوطن والقيام بواجباته كمواطن .

وتأسيسا على ما تقدم يمكن إن تتوزع واجبات المواطن على أساس صلته بالوطن إلى ما يأتي:

١- قبول المسؤولية الاجتماعية وإدراك أهمية الالتزام المدني.

٢- التعاون من اجل معالجة المشكلات وتحقيق العدالة والسلام والديمقراطية في مجتمعهم.

٣- احترام الاختلافات بين الناس سواء كان سببها الجنس أو العرق أو الثقافة .

٤- احترام الميراث الثقافي وحماية البيئة .

٥- دعم التضامن والعدالة على مستوى الوطني وعلى المستوى الدولي .

يمكن القول إن توافر الشروط المواطنة وقيام الموطن بواجباتها التي مر ذكرها تنشا لدينا بيئية وطنية صالحة والتي بطبيعة الحال لأتكون بمناوئ عن التغيرات التي تساهم ببلورتها إما باتجاه ايجابي (لخدمة الوطن) أو باتجاه سلبي (لتحقيق أهداف إرهابية).

خامسا /أركان المواطنة

هناك ركنين رئيسين يكونان مفهوم المواطنة يتمثلان بما يأتي :

١- الركن المادي للمواطنة:يتحقق هذا الركن بوجود العناصر المادية للمواطنة والتي تتمثل بتواجد عنصري الوطن والمواطن .

٢- الركن المعنوي للمواطنة:وهي فكرة الوطن الموجودة في بنية الشخصية الاجتماعية و تفعيل دلالاتها في الوعي الجمعي وتتمثل رموزها في الذاكرة التاريخية للإنسان ويدعمها ويدركها الفرد عبر العناصر الآتية :-.([٣٢])

- العراقة في التاريخ.
-الأقدمية في جغرافية الوطن.
-أصالة في الحضارة .
-الأولوية في السياسة.
-الأسبقية في الدين.

كما يهمل البعض العنصر الرئيسي في المواطنة هو تغذية التعاطف الاجتماعي الصادق بين الناس والهدف والعنصر الحقيقي لتجديد المواطنة هو استعادة الفرد لواجباته ورفض تقويض شؤون الحياة العامة بكاملها إلى اختصاصي الحكومة .

سادسا:إبعاد المواطنة

تقسم إبعاد المواطنة إلى ما يأتي :

١- البعد القانوني :يتطلب تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين بالاستناد إلى رضا كلا الطرفين ،بحيث تتم الموازنة بين مصالح الفرد والمجتمع .

٢- البعد الاقتصادي والاجتماعي:يهدف إشباع الحاجات المادية الأساسية للبشر والحرص على توفير الحد اللازم منها للحفاظ على الكرامة الإنسانية .

٣- البعد الثقافي والحضاري :يعنى بالجوانب الروحية والنفسية والمعنوية للإفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية ورفض كل محاولات التهميش والاستيعاب والتنميط.

انعكاسات المواطنة على الانتماء ألوطني

يظهرا ثر الإرهاب على الانتماء ألوطني على ثلاث مستويات تتمثل بما يأتي :-

- ألمواطنة وتأثيرها على الفرد.
- ألمواطنة وتأثيرها المحلي.
- ألمواطنة وتأثيرها الدولي.

١- ألمواطنة وتأثيرها على الفرد

يعيش المواطن في حالة تجاذب وارتباط بالمجتمع الذي يوجد فيه ،فهو ليس منافس للآخرين او في حالة صراع مع الدولة وإنما يعيش حالة من التوتر والخلاف القائم بين قوة المصلحة الشخصية وشد المصلحة العامة .

فالمواطن يميل دائما إلى تفسير كل عمل بمبدأ المصلحة الشخصية يعاضده بذلك غياب روح تطوير المجتمع الوطني ووجود نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي متردي يعمل على تمزيق الوحدة الوطنية وفي ظل هذه المخاطر لن تستطيع المواطنة النمو داخل المجتمع ولن تستطيع الحفاظ على نفسها ضد القوى الدخيلة .([٣٣])

إن تحدي الغياب الكامل لروح المجتمع الوطني يهدد بقاء المواطنة بذاتها ،حيث افرز تخلي السلطات الحاكمة عن مهامها الرئيسية إلى قيام دول جديدة تحت مسميات عده ومن ضمنها (دولة الإرهاب ،دولة الإرهاب الإسلامي)وفي ظل الإخفاق الكبير للحكومات فرض الإرهاب سلطته وقيد الحكومات القائمة وسمح لنفسه بالانتشار ليؤكد وجوده وبقوه ولا يجعل من الحكومة مجرد سلطة مقيدة بمخاطر الإرهاب ،فالإرهاب أصبح وليد الممارسات الخاطئة للحكومة ونتيجة لسيادة نظرية (ضمان استرداد الحقوق).([٣٤])وهي نظرية تؤمن إن أفضل طريقة لحماية الحقوق بالسيطرة على السلطة وتولي إدارة شؤون الإفراد بدل الدولة وهو نهج يتبنها الارهابين لحماية الحقوق الفردية وتقوم هذه النظرية على المبادئ التالية:

١- التأكيد على عدم فاعلية السلطة الحاكمة في تأمين حقوق الإفراد.
٢- ضرورة إرجاع الحقوق الفردية المستلبة من قبل السلطة الحاكمة.
٣- استخدام لغة العنف لإرجاع الحقوق .
٤- حتمية تمتع الإرهاب بسلطة ونفوذ مقابل تراجع سلطة ونفوذ الحكومة.
٥- الانطلاق من الحقوق الفردية والمصالح الشخصية كأساس للتأكيد على حماية حقوق الجماعة.

وبموازنة المساؤى الواضحة والمصاحبة للسياسات الحكومة وتراجع حيوية المواطنة مقابل الأهمية الكبيرة التي يوليها الإرهاب لمسألة الحقوق الفردية والتي تختزلها السلطة الحاكمة ،يدرك المواطن داخل المجتمع تدريجيا إن هناك حدود لمدى قدرة السلطة الحاكمة على التعامل بفعالية مع

الإرهاب والممارسات الإرهابية وهذا يفتح الباب نحو التفكير في نوعية السياسات الحاكمة وطبيعة مواطنتهم.([٣٥])فانتشار الإرهاب يحمل دليل على أهمية إعادة بناء المجتمع وأهمية إعادة أحياء المواطنة من قبل السلطة الحاكمة والإفراد على حد سواء.وهذا بتطلب بطبعيه الحال إحداث جملة من الإصلاحات الحقيقة التي تقوم بها الحكومة عبر إعادة التأكيد على الحكم الذاتي وتغذية التعاطف الاجتماعي والشعور المشترك للعيش داخل المجتمع والتشجيع على القيام بالواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق الإفراد عبر تعزيز دور (البني الوسيطة).

حيث تشكل البني الوسيطة حلقة الاتصال بين الفرد والدولة (الأسرة ،المؤسسات التعليمية)والتي تحافظ على العادات الايجابية وعلى قدرة تنظيم الذات وتضمن التقدم الإنساني الحقيق في المجتمع من خلال ما يأتي:-

١- التأكيد على حتمية التأثير التربوي للأبوين في إرشاد الأولاد .
٢- المساهمة في اكتسابهم الخبرات التربوية و التعليمية .
٣- إشراك المجتمع في التعليم ودمج التعليم بالمجتمع .
٤- جعل التعليم عملية مرتبطة بالمحيط الواقعي للمجتمع .
٥- الكشف عن الوثائق العظيمة المرتبطة بالمواطنة ومحاولة استلهام العبر والدروس الوطنية من خلالها.
٦- القضاء على فكرة تسيس التعليم لصالح فئة أو طائفة معنية .

ألموطنة وتأثيرها المحلي

ليس هناك أولوية اليوم من إعادة بناء المجتمع المدني بحيث يكون حرا وفاضلا والخطوة الأولى تبدأ من تنحية المجتمع السياسي وتقليص التوسع المستمر لسلطة الدولة والذي طالت كافة قطاعات المجتمع ألا إن النزاعات البشرية عادت إلى الظهور في مختلف بقاع العالم بسب أنصار قوى العرق والدين والطائفة والتي تعد أكثر النزاعات قوة ويصعب التعامل معها فالمجتمع الذي يقوم على فكرة العيش المشترك أصبح مجتمع محلي ضائع ونظامه الاجتماعي متدهور مقابل تأكل الثقة بالسلطة وزيادة التأكيد على خطر الإرهاب، فبدون الاستمرار بتشكيل القيم المشتركة التي يوفرها المجتمع لن تستطيع الحرية الوطنية على البقاء.حيث يتوصل الإفراد إلى فهم إن القانون أصبح أداة تعسفية في يد من هم منظمين سياسيا.

ويوضح الشكل الأتي العلاقة بين الأداء الحكومي الارتباط ألوطني فيلاحظ في الشكل تراجع بمعدل الأداء الحكومي يقابله ضعف في معدل الارتباط الوطني.

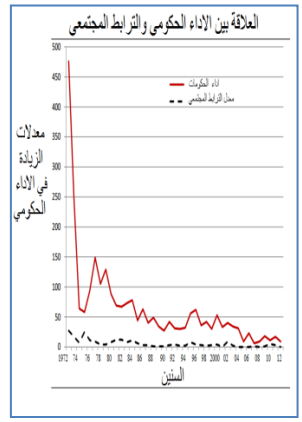

شكل رقم (٤) الأداء الحكومي والارتباط المجتمعي

في الوقت الذي تضاءل انجاز الحكومة لمهامها ضعفت الصلة التي تربط المواطن بالوطن وازداد سوق الإرهاب رواجا عبر استغلال الثغرات السياسية للسلطة الحاكمة لإبعاد المواطن عن أداء مهامه الوطنية ومحاولة ترجمة كل نزاع أو خلاف ناشئ بين الفرد والدولة إلى مسالة حماية الحقوق الفردية واستبدال كافة المبادئ القانونية بجملة من الإجراءات العنيفة لمنح الإفراد حقوقا ومكتسبات دون إدراك لإبعاد تطبيق القواعد القانونية من خلال التشجيع على ما يأتي:

١- طرح المسؤولية الاجتماعية بصيغة جديدة تتلأم مع روح الإرهاب عبر التأكيد على مسألة حماية العقيدة المتطرفة.

٢- بناء نظرية (سمو العقيدة) وتصغير وازدراء العقائد الأخرى.

٣- إيجاد مبرر للسلوكيات الإرهابية باعتبارها سلوكيات تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين الإفراد.

٤- أيجاد طريقة لتفويض الإفراد لحل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية باستخدام العنف.

٥- الترويج إن ثقل مشروع الحكومة والسلطة كله يقف خلف تدمير الذات البشرية .

٣- المواطنة وتأثيرها الدولي

تواجه المجتمعات المحلية الصغيرة تهديدات مستمرة من قوى المنظمات الحديثة الأكبر والتي تفرض عليها التجانس معها ،والواقع يشير إلى إن البني الكبرى مثل القوى الدولية والحركات الفكرية والتي تروج لها وسائل الإعلام والتي تستمد سيطرتها على المجتمعات من خلال مكامن القوى السياسية والاقتصادية الاجتماعية الثقافية المتعددة والتي تعمل على تدمير المجتمع المحلي من خلال الترويج لقيم الفردانية المعاصرة وبطريقتها الخاصة فتارة تمجد الفرد وتارة وترفعه وتارة تضعه في الظل وتبعده بالإضافة إلى مساهمة مجموعة الأوضاع الدولية في التشجيع على بروز ظاهرة الإرهاب.([٣٦])

١- عدم التوازن في النظام الاقتصادي العالمي يؤدي إلى الاستغلال الأجنبي لموارد الدول الأخرى ،ويساهم في خلق شعوب تعاني من الفقر والحرمان وتشعر بالنقمة على الدول الأجنبية المستغلة لمواردها الاقتصادية .

٢ – بروز ظاهرة العولمة وسعيها لنشر النموذج الأمريكي في الحياة واختراقها لأغلب بلدان العالم على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،مقابل إيجاد حالة من الرفض والمقاومة لدى الشعوب الخاضعة لتأثير العولمة. ([٣٧])

٣ –عجز مجلس الأمن عن اتخاذ موقف قانوني حاد إزاء ما يحدث من انتهاكات لبعض فئات الشعوب للدفاع عن وجودها واستخدام سياسية العنف التي تتبعها بعض الدول .

٤ –غياب وجود نظام دولي متكامل يقف بوجه الإرهاب ويفرض عقوبات رادعة .

٥–الاحتلال الأجنبي كليا أو جزئيا وممارسة سياسية القمع والتهجير أو السيطرة على شعب معين .

٦– وجود بؤر للتوتر في معظم دول العالم سواء في الشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية أو أوروبا، فضل عن الرواسب الاستعمارية، الأمر الذي يساهم في القيام بالأنشطة الإرهابية.

٧ – نجاح بعض حركات المقاومة بإتباع أساليب الإرهاب في صد اعتداءات بعض الدول الكبرى، ولقد قدمت حرب فيتنام للثوريين الزاد الفكري والنموذج الذي يحتذي به في المقاومة من خلال استخدام سبل غير تقليدية من العنف.

٨- الأوضاع الدولية غير العادلة، واستمرار بعض السياسات العنصرية، في وقت يتشدق فيه المجتمع الدولي بالديمقراطية والحرية السياسية وحقوق الإنسان، قي حين يغض الطرف عما يحدث من ممارسات وحشية ضد بعض العناصر والأجناس بقصد الإبادة الجماعية لها.

٩-التوسع الإمبريالي الذي يحمل في طياته النزعة العدوانية لكونه لا يحترم الحدود الغير القومية والدينية والسياسية، فيؤدي إلى تدمير حضارات وفناء كيانات ونشوء صراعات، تتسم بطابع العنف والإرهاب.

١٠- تنازل الدولة القومية عن سلطاتها تدريجيا في اتجاهين إما إلى تقسيمات اصغر كالتقسيمات العرقية والطائفية والمذهبية في بعض الشؤون وبني اكبر في شؤون أخرى كالاتحادات الإقليمية أو الاقتصادية مما يؤدي إلى اختفاء القيم الأخلاقية والروابط المدنية الواجب توفرها لقيام المجتمع ألمواطني. وتبعا لذلك يتغير شكل واستقرار المجتمع المدني وتعجز المفاهيم والممارسات التقليدية عن القيام بالوظائف المنوط لها وتظهر للعيان الفوضى الأخلاقية والتفكك الاجتماعي ويفقد المجتمع القدرة على المواكبة الإحداث المتسارعة ويظهر نتيجة لذلك الإرهاب على مستوى دولي والذي يعرف :-(عملية إرهابية يقوم بها أشخاص ينتمون إلى دولة ما في نطاق دولة أخرى)،ويشترط توافر السمة الدولية في العملية الإرهابية سواء الإطراف المنفذة للإرهاب أو الغاية من العملية الإرهابية ،يعاضده في ذلك الحجم المجرد للمعلومات حيث يحظى هذا النوع من الإرهاب بجاذبية خاصة عند الجماعات الإرهابية وذلك لان الانترنت مجال مفتوح وواسع ليس له حدود وكل ما تحتاجه بعض المعلومات لتستطيع اقتحام الحوائط الالكترونية. العمل الذي يؤدي إلى ترويع المواطنين بشكل خطير باستخدام الحاسوب ...)،فكما يتحقق الإرهاب باستخدام الوسائل العنيفة يمكن إن يتحقق عن طريق استعمال الوسائط الافتراضية كالانترنت فهذه الاخيره تصلح لان تكون وسيلة لبث الخوف والذعر بين صفوف الموطنين .(٣٨)وفي ظل هذه البيئة يفقد المجتمع المدني كل الصلات الوطنية الكامنة في العلاقات الإنسانية والتي يتم تمزيقها من قبل الممارسات الإرهابية العنيفة ونجد أنفسنا إمام خطر متحرك وذو إمكانيات عالية في التأثير وتغير مسارات التحرك المحلي للشعوب.ويوضح الشكل التالي انعكاسات الإرهاب الدولي على الارتباط ألمواطني فيلاحظ انخفاض بمعدل الارتباط ألمواطني في ظل ارتفاع حده الإرهاب .

الخاتمة

ويتضح من الدراسة إن المواطنة صفة تلحق بالفرد نتيجة انتمائه لوطنه والتي تفرض مجموعة من الحقوق والواجبات وفقا للضوابط الدستورية والقانونية والدولة لكي تكون راعية لمبدأ المواطنة من عدمه يتمثل في وجود شرطيين جوهريين اولهما زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس وتجريد الدولة من التبعية لشخص الحاكم ،وثانيهما اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات ويتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية كما تتوفر ضمانات قانونية وإمكانيات اجتماعية تتيح لكل مواطن حق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة .

لم يكن غائبا عن الاهتمام إن دراسة الإرهاب باعتباره فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة منظمة يهدف الى إيجاد تعريف لإعمال العنف والترهيب والتي تستهدف زعزعة الاستقرار والأمن الداخلي والخارجي للدول

والفعل الإرهابي ينشأ بفعل جملة دوافع تتباين بين دوافع اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وإمام هذا التباين في تحديد الدوافع التي تقف وراء ه الظواهر الإرهابية والتي تنعكس بصورة مباشرة على الانتماء الوطني ومدى علاقة الفرد بالدولة التي ينتمي إليها، توحي التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بانخفاض كبير في الوظيفة الأصلية المركزية للدولة وانخفاض معدلات السلام والوطنية والشعور بالانتماء المجتمعي واختفاء الرغبة في العيش المشترك عبر إيجاد نظام للقيم المشتركة مما قد يعجل في بروز أنظمة تعمل على وضع حد للدولة وتدمير أدوات سلطاتها من خلال الانتقال إلى مستوى المواجهة المباشرة مع الحكومة القائمة واستخدام كافة الأدوات المشروعة وغير المشروعة لتحجيم دورها .

والجدير بالتأكيد لا يمكن ممارسة مبدأ المواطنة على ارض الواقع دون توفير حد ادني من الحقوق الاجتماعية والسياسة والاقتصادية والضمانات القانونية التي توفر التفاعل الايجابي بين المواطن والوطن وبالتالي تنتقل المواطنة من مجرد توافق ا وترتيب سياسي تعكسه النصوص القانونية لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وممارسة سلوكية يعبر أداءها من قبل المواطنين عن نضج وإدراك حقيقي لفضليه معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرق أو الجنس.

الاستنتاجات

١- إن مفهوم المواطنة من المفاهيم الجديدة التي تحتل بورة التحليل في العلوم الاجتماعية والسياسية بسبب التحديات والأفاق الجديدة ،رغم إن هذا المفهوم في حد ذاته لازال لا يلبي كل حاجات الدراسة النظرية بشكل كاف وفي انتظار تعريف أوسع وأكثر شرعية.

٢- المواطنة من المفاهيم ذات الطبيعة الحركية والمرنة، والمتعددة الأبعاد والقيم والمداخل الحضارية، وهو الأمر الذي يجعل من ضبط مفهومها، والاتفاق على دلالة عالمية موحدة لها من الأمور الصعبة نظريا وعمليا، وإن كان من الممكن التأسيس على القيم والمبادئ المشتركة في هذا المجال للوصول إلى تعريف إجرائي عام.

٣- إن المواطنة اليوم مصطلح متكرر في الأوساط الأكاديمية وفي الخطابات السياسية بسبب المناقشات المتزايدة حول الظهور التي تهدد المفهوم كالهجرة ،الهوية ،الأمن ،العنف ،الإرهاب .

٤- فكرة المواطنة كنشاط عضوي للمشاركة في الجسم السياسي عبر تنظيم العمل السياسي والاقتصادي بما يسمح للمواطنين الأحرار المشاركة في النظام السياسي.

٥- إن إطار المواطنة اكبر من إطار الدولة _الأمة لان امتداد المواطنة إقليميا وفكريا أوسع واشمل ولا حدود له.

٦- تنطوي المواطنة على أربعة إبعاد أساسية وهي العضوية ،الحقوق،الواجبات ،المشاركة .

٧- المواطن هو عضو في الجماعة السياسية ويورد في هذا الإطار فكرة اللا مواطن بمعنى إن كل من هو خارج نظام أو قانون المشاركة الاجتماعية والسياسية هو خارج إطار المواطنة.

٨- إن عدم استيعاب الدافع الإنساني الساعي نحو الحرية يخلق أنظمة سياسية قسرية تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة .

التوصيات

١- إن المواطنة الكاملة ينبغي إن تكون على رأس المطالب التي ترفعها الشعوب ، بل وتشكل أرضية كل المطالب الأخرى، وفي الوقت ذاته ترد المواطنة على لسان المسئولين في مطالبهم تجاه شعوبهم؛ فالمواطنة تشكل مطلبا وشعارا لطرفيها الرئيسيين (المواطن والدولة) في الدول كافة، ومع ذلك فهي غير مُكرّسة بشكل مقبولا واقعيا، وهي في وضع يؤشر على وجود

خلل على مستوى هذا المفهوم لدى الأطراف المعنية، أو على وجود انحراف في سياسات وممارسات تطبيقه في تلك الدول.

٢- ينبغي ان تكون المواطنة أعمق من كونها علاقة قانونية مجردة، فهي مشحونة بحمولات عاطفية تتجسد في الشعور بالانتماء وحب الوطن والاستعداد للدفاع عنه والتضحية من أجله (الوطنية).

٣- تحدد المواطنة بكونها ليست علاقة عمودية بين المواطن والدولة فقط، وإنما أيضا علاقة أفقية بين مواطني الدولة الواحدة،[1] والتي ينبغي أن تتسم بالتعايش والتسامح والاحترام المتبادل.

٤- إن تكريس المواطنة وتفعيلها يتطلب إيمان المجتمع ومؤسساته بجملة من القيم أبرزها: المساواة والحرية والمشاركة والمسؤولية الاجتماعية.

٥- تتضمن المواطنة "بُعدا وظيفيا" تترتب بموجبه حقوق والتزامات يؤديها كل طرف للآخر، تلك الحقوق والواجبات تؤكد عليها المواثيق الدولية، وتشير إليها وتضمنها دساتير الدول، وتكرسها قوانينها؛ ولا تستقيم المواطنة إلا بالتلازم والتوازن بين تلك الحقوق والواجبات.

٦- لا يقتصر مفهوم المواطنة على البعدين القانوني والسياسي فقط، وإنما يتعداهما إلى جوانب وأبعاد عديدة أخرى: الاقتصاد، الاجتماع، الإدارة، الثقافة، البيئة...

٧- ترسم المواطنة على عدة مستويات: محلية، وطنية، إقليمية، عالمية، تتكامل فيما بينها لتشكل لنا خصائص وصفات المواطن الذي يعي ويمارس واجباته، ويتمتع بحقوقه على مختلف تلك المستويات.

---

[1])نبيل هادي :أمراء الإرهاب في الشرق الأوسط ،بيروت ، ١٩٨٥،ص٤١.

[2])محمد عبد اللطيف عبد العال : جريمة الإرهاب _دراسة مقارنة ،القاهرة ،١٩٩٤.

[3])أبو الفضل محمد :لسان العرب ،بيروت ،١٩٦٨،ص١٩٣.

[4] **) alone Evans, legal aspects of international terrorism the American society of international low, 1978, p3.**

[5])د.مصطفى صباح دياره :الإرهاب مفهومه واهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي ،ط١،منشورات جامعة قار يونس ١٩٩٠،ص١٣١.

[6])د.مسعد عبد الرحمن زيدان :الإرهاب في ضوء القانون الدولي ،مصر ،دار الكتب ،٢٠٠٧،ص٢١.

[7])احمد عطية احمد : القاموس السياسي،ط١ ،القاهرة ، دار النهضة العربية ،١٩٦٨،ص٤٥.

9) بلا مؤلف :الإرهاب الدولي بين الواقع والتشويه ،منشورات المركز العربي للنشر والتوزيع والدراسات ،باريس ،١٩٨٢،ص٢٢.

10)ادونيس العكرة :الإرهاب السياسي –بحث في أصول الظاهرة،بيروت،دار الطليعة،١٩٨٣،ص٩٣.

[١١]) د إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، بيروت ١٩٩٠م، ص ٥ .

[١٢])نقلا عن :خلود محمود خميس ،الإرهاب الأمريكي في الصومال ،المؤتمر السابع لمركز الدراسات الدولية ،بغداد،٢٠٠٢،ص٢.

[١٣])نقلا عن :د.كفاح صالح الاسدي :الجامعة ودورها في مواجهة ظاهرة الإرهاب ،المجلة السياسية الدولية ،العدد ١٥ ،السنة الخامسة ،٢٠١٠،ص٩٠.

[14])Grant Ward ,political terrorism theory ,Tactics and counter Measures, (Cambridge university press, 1982, p10.

[١٥])مروان أبو حويج :المدخل إلى علم النفس العام ،ط١ ،الأردن ،٢٠٠١،ص١٢٤.

[١٦])عبد الكريم محسن باقر وآخرون :علم النفس الإداري ،بغداد ،١٩٨٤،ص١٣٦_ص١٣٩.

١٧)صلاح الشنواني:إدارة الإفراد والعلاقات الإنسانية ،الإسكندرية،موسسة شباب الجامعة،١٩٨٧،ص٤٤.

20)Dahl Robert ,Democracy and its critic ,Yale university ,New Havana and London,1989,p.62.

[19])Attila Jacques ,''the Crash of civilization ,the limits of the market and Democracy '',Foreign policy ,Number 107,1997,pp 57-63.

22)Oliver Dawn, the foundation of citizenship,Harvertor wheals leaf ,London,1994,p.25.

27)Darren J.O Byrne ,the Dimensions of Global citizenship political Identity Beyond the Nation –state ,London ,2003,p123.

[٢٢]) هاتف محسن ألركابي :الإرهاب في القانون الدولي ،رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات والبحوث،الدانمرك، ٢٠٠٧ ، ص٦٠ .

[23]) Janoski Thomas ,citizenship and civil society ,comberidge,university ,UK,1998,P41.

[24])Babcock Rainer, Transnational citizenship ,Edward Alger Alders hot ,England,1994,p.39.

[25]) Mossberg Karen, Digital citizenship the Internet society and participation ,London ,2008,pp.9,10.

[26]) Paul Berry, deep citizenship ,Pluto press London,1996,p19.

[٢٧]) د. وليد الشهيب الحلي : و د.سليمان عاشور :التربية على حقوق الإنسان ،ط١،بغداد ،مطبعة الأحمد ،٢٠٠٧،،ص٣٦٢.

[28]) Mosso Vicent,''citizenship and techno poles ",from communication citizenship and social policy ,England,1999,p.19.

[٣٠])عبير سهام مهدي :بناء دولة القانون في العراق، المجلة السياسية الدولية ،العدد ٩،بغداد ،٢٠٠٨ ،ص٥٥.

[٣١]) د.حسن الهداوي :الجنسية وأحكامها ،مصدر سبق ذكره،ص٥٣.

[٣٢])ثامر عباس :غياب الوطن في وعي المواطن،جريدة الصباح ،العدد ٢١٠٩،الصادر ١٤/تشرين الثاني/٢٠١٠،ص١٢.

[٣٣])بير بيلو:ترجمة نهاد رضا ،المواطن والدولة،منشورات عويدات ،بيروت ،١٩٨٣،ص٤٢

[٣٤])هاني لبيب ،مراجعة كتاب وليم سليمان قلادة ،مبدأ المواطنة دراسات ومقالات ، مجلة المستقبل العربي ،العدد٢٥٥،منشورات عويدات ،بيروت ،١٩٨٣،ص٢٤٥– ص٢٤٧.

[35]) (http://www.2.ac-Lyon.fr/enseigne/ses/ecjs/educ-blliet.html.

[٣٦])زكريا جاسم:مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر ،منشورات الحلبي،بيروت،٢٠٠٦،ص٢٦.

[٣٧]) أكرم بدر الدين :الإرهاب السياسي على المستوى القطري ،دار الثقافة العربية ،القاهرة ،١٩٩١،ص٢٠.

[٣٨]) سعد حقي توفيق:النظام الدولي الجديد،الاهلية للنشر ،عمان،٢٠٠٥،ص٣٢.